مجلة المبادرة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Journal of Al-Mubadara of Human and Social Science
ISSN-Online: 2958-7530 |ISSN-Print: 2959-8168

# الجيوبوليتيك الأكاديمي لمسار بولونيا في العراق: من إصلاح التعليم إلى أداة للنفوذ الأوروبي

# The Academic Geopolitics of the Bologna Process in Iraq: From Educational Reform to a Tool of European Influence

**أ.م.د. وداد حماد مخلف الفهداوي**
جامعة الأنبار/كلية التربية للبنات
wedad.hammad@uoanbar.edu.iq

| | |
|---|---|
| الاستقبال | 2025/12/18 |
| القبول | 2026/01/09 |
| المجلد | 05 |
| العدد | 1 |
| السنة | 2026 |

**الملخص:**

في الأدبيات الأكاديمية الحديثة تم إعادة صياغة الحوكمة الدولية (Global Governance Theory) بشكل جوهري، لا سيما منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وذلك بسبب التحولات البنيوية في طبيعة العلاقات الدولية، وتزايد دور الفواعل غير الحكومية والمؤسسات فوق الوطنية في تشكيل السياسات التعليمية والاقتصادية والثقافية للدول النامية، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بل أصبحت هناك شبكة من الجهات متعددة المستويات، تتمثل بالمنظمات دولية مثل: البنك الدولي، واليونسكو، ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى جهات غير حكومية كالمؤسسات الأكاديمية العالمية وشبكات الاعتماد وضمان الجودة، كما أن الحوكمة متعددة المستويات (Multi-Level Governance Theory) التي طوّرت لأول مرة في أواخر التسعينيات، وتم تحديثها وتوسيعها لاحقًا عبر عدد من الدراسات التي ركّزت على تكامل السياسات بين الدول، وداخل المؤسسات العابرة للحدود، خصوصًا في سياق الاتحاد الأوروبي. حيث إن صُنع السياسات لم يعد يتم بصورة حصرية داخل حدود الدولة القومية، بل أصبح يتوزع بين مستويات متعددة من الحوكمة، تتضمن المستوى: المحلي، والوطني، والإقليمي، وفي حالات مثل الاتحاد الأوروبي، المستوى فوق الوطني .

**الكلمات المفتاحية:** مسار، بولونيا، التعليم العالي، السياسة الدولية، العراق

**Abstract:**

In modern academic literature, the concept of global governance (Global Governance Theory) has been fundamentally redefined, especially since the mid-2010s. This shift is primarily due to structural transformations in the nature of international relations and the increasing influence of non-governmental actors and supranational institutions in shaping educational, economic, and cultural policies in developing countries. The state is no longer the sole actor in the international system; rather, a multi-level network of actors has emerged. This includes international organizations such as the World Bank and UNESCO, regional organizations like the European Union, and non-governmental entities such as global academic institutions and accreditation and quality assurance networks. Similarly, Multi-Level Governance Theory, first developed in the late 1990s, has since been updated and expanded through a number of studies focusing on policy integration between states and within transnational institutions, particularly in the context of the European Union. Policy-making is no longer confined exclusively within the boundaries of the nation-state but has become distributed across multiple levels of governance, including the local, national, and regional levels—and in cases like the European Union, the supranational level.

**Keywords:** Pathway, Bologna, Higher Education, International Politics, Iraq

**المقدمة:**

شهدت أوروبا خلال العقدين الماضيين تحولًا كبيرًا في سياسات التعليم العالي، تمثّل في إطلاق مسار بولونيا كأنموذج إصلاحي يعكس الحوكمة متعددة المستويات، حيث لم تعد السياسات التعليمية تصاغ فقط على المستوى الوطني، بل أصبحت نتيجة تفاعلات معقدة بين فاعلين دوليين، كالمفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا وENQA، إلى جانب الحكومات ومؤسسات التعليم نفسها.

يهدف هذا المسار إلى توحيد أنظمة التعليم الأوروبي، وذلك من خلال أدوات معيارية كـنظام تحويل الرصيد (ECTS) والإطار الأوروبي للمؤهلات، مع تعزيز جودة التعليم وقابلية توظيف الخريجين وتسهيل التنقل الأكاديمي. لكن رغم نجاحه في بعض الدول، واجه المسار انتقادات تتعلق بغياب الشفافية والمساءلة الديمقراطية، خصوصًا في الدول ذات السياقات السياسية المعقدة، مثل أوروبا الشرقية. في هذا الإطار، يتجاوز بولونيا كونه مشروعًا تقنيًا، ليغدو أداة قوة ناعمة أوروبية ذات بعد جيوسياسي، تُستخدم لإعادة تشكيل النفوذ الثقافي والسياسي في الساحة الدولية، ما يبرز أهمية تحليله ضمن أطر السياسة الدولية، لا سيما عند تطبيقه في بيئات هشّة كالعراق.

**مشكلة البحث:**

رغم أن العراق بدأ بالانفتاح على مبادرات إصلاح التعليم العالي مثل مسار بولونيا، إلا أن هذه الإصلاحات تواجه تحديات هيكلية ومؤسساتية تعيق اندماج العراق الفعلي في النظام الأوروبي للتعليم العالي، خاصة ضمن سياقات سياسية دولية مضطربة.

**هدف البحث:**

تحليل كيف يمكن لمسار بولونيا أن يُستخدم كأداة لإعادة تشكيل التعليم العالي العراقي، بما يواكب المعايير الأوروبية، مع النظر في دور العوامل السياسية الدولية في تشكيل هذه الديناميكية.

**فرضية البحث:**

تطبيق مسار بولونيا في العراق لا يمثل مجرد خيار تقنيًا لتطوير المناهج، بل يتفاعل مع منظومات السياسة الدولية ويُستغل كوسيلة لإعادة تشكيل هوية التعليم العالي وتوجهاته وفق مصالح سياسية عابرة للحدود. ويمكن صياغة الفرضية بالأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى يمثل مسار بولونيا أداة لتدويل التعليم العالي في العراق؟
- كيف تتفاعل الإصلاحات المرتبطة بالبولونيا مع البيئة السياسية الدولية والمحلية في العراق؟

- ما هي التحديات البنيوية التي تواجه تطبيق المسار الأوروبي في سياق التعليم العراقي؟

**منهجية البحث:**

تحليل نظري وسياسي باستخدام مقاربة نقدية تعتمد على مراجعة الأدبيات والوثائق الرسمية (الوزارات، تقارير الاتحاد الأوروبي)، وتحليل مضمون للسياسات التعليمية في العراق، مع دعم نظري بإطار من نظريات العولمة التعليمية ونقل السياسات التعليمية.

**هيكلية البحث:**

تضمن المحور الأول السياقات النظرية لمسار بولونيا ونقل السياسات التعليمية الدولية، بينما أشار المحور الثاني إلى التعليم العالي في العراق بعد 2003م وسياقات إعادة الهيكلة، ويشمل المحور الثالث تطبيق مسار بولونيا في العراق – بين الضرورة والتعقيد، بينما أشار المحور الرابع إلى البعد السياسي الدولي لتطبيق بولونيا في العراق، والمحور الخامس كان عن دراسة حالة جامعات العراق ضمن مشروع بولونيا.

**المحور الأول: السياقات النظرية لمسار بولونيا ونقل السياسات التعليمية الدولية**

تُعدّ إصلاحات التعليم العالي في العراق، ولا سيما الاندماج في مسار بولونيا، جزءًا من عملية معقدة تعكس محاولات إعادة تشكيل التعليم العالي في العراق، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، يستند تحليل هذا الفصل إلى نظريات نقل السياسات التعليمية، التي تسلط الضوء على كيفية انتقال السياسات بين الدول، وكيفية تكييفها وفقًا للسياقات المحلية. إن تطبيق مسار بولونيا في العراق ليس مجرد استجابة مباشرة لمتطلبات الاتحاد الأوروبي، بل هو أيضًا جزء من ديناميكية أوسع تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من الضروري فهم النظريات والمفاهيم التي تشرح هذا النقل.

**1. نشأة مسار بولونيا وتطوره في السياق الأوروبي:**

بدأ مسار بولونيا في عام 1999م عندما اجتمع وزراء التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي في مدينة بولونيا الإيطالية، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول إصلاحات رئيسة في التعليم العالي تهدف إلى تعزيز قابلية انتقال الطلاب بين الجامعات الأوروبية، وتحقيق نوع من التوحيد بين الأنظمة التعليمية المختلفة. تمحورت رؤية بولونيا حول فكرة (التنقل) بين الجامعات الأوروبية، وضمان الجودة الأكاديمية، وزيادة الاعتراف المتبادل بالشهادات الأكاديمية بين الدول. ومنذ ذلك الحين، شهدت المبادرة تطورات متسارعة، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بتعزيز التنافسية الأوروبية في مجال التعليم العالي، والتفاعل بين الجامعات الأوروبية والدولية (European Commission, 2018). ومن خلال هذه المبادرة، تسعى الدول المشاركة إلى مواءمة الأنظمة

التعليمية على مستوى الدرجات الأكاديمية (البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراة) من خلال نظام معتمد من قبل الجامعات، ما يسهل التنقل الأكاديمي، ويعزز الاعتراف المتبادل بالشهادات ( Haug, 2017,p:357–375).

**2. نظرية نقل السياسات (Policy Transfer Theory):**

تُعد نظرية نقل السياسات إحدى النظريات البارزة التي تفسر كيف تنتقل السياسات من دولة إلى أخرى. وفقًا لـ David Dolowitz وDavid Marsh في عام 2000م، تشير هذه النظرية إلى عملية النقل الطوعي أو القسري للسياسات من دولة إلى أخرى، سواء أكانت تلك السياسات تعليمية أم اقتصادية أم اجتماعية. يعد النقل الناتج عن مسار بولونيا في العراق مثالًا على عملية نقل السياسة التعليمية من الاتحاد الأوروبي إلى العراق، حيث تستند هذه العملية إلى عوامل عدة، منها العوامل السياسية الدولية مثل العلاقات بين الدول، أو التأثيرات السياسية من الاتحاد الأوروبي على الدول النامية. الى جانب العوامل الاقتصادية، مثل الحاجة إلى تحسين النظام التعليمي لجذب الاستثمارات أو التوافق مع المعايير الدولية. والعوامل الاجتماعية مثل توقعات المجتمع، أو التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على تبني سياسات تعليمية جديدة. ( Dolowitz & Marsh, 2000 p:5-23).

كما أن هذه العملية تتطلب أكثر من مجرد نقل السياسات كما هي، بل تشمل أيضًا تكييف هذه السياسات وفقًا للسياق المحلي. وفقًا لهذه النظرية، فإن العراق لا يطبق سياسات بولونيا مباشرة، بل يعيد تشكيلها بناءً على الظروف المحلية مثل: الأوضاع السياسية، والموارد المالية المحدودة، والمتطلبات الثقافية المختلفة ( Stone, 2017 , p. 338–358). وتشير بعض الدراسات التي أجريت في عام 2015م إلى أن التوجهات الدولية قد تشكل القوة الرئيسة وراء نقل السياسات التعليمية، لكن يعززها الفاعلون المحليون الذين يترجمون هذه السياسات بما يتماشى مع سياقاتهم المحلية. وهذا يعني أن عملية تطبيق مسار بولونيا في العراق لن تكون متماثلة مع كيفية تطبيقه في أوروبا؛ فهي عملية تُنتج صراعًا داخليًا بين الإستراتيجيات المحلية والدولية، ما يجعلها عملية معقدة ومشروطة بعوامل متعددة. (Brockmyer & Fox p:1-20)

**3. أهمية نظرية نقل السياسات في فهم تطبيق بولونيا في العراق:**

تكتسب نظرية نقل السياسات أهمية مركزية عند دراسة تطبيق مسار نظام بولونيا في العراق، خاصة في ضوء التحديات العميقة التي يعاني منها النظام التعليمي منذ عام 2003م. فإدخال بولونيا لا يمكن اعتباره مجرد استنساخ لأنموذج أوروبي، بل هو عملية معقدة من التكييف والتفاوض بين الضغوط الدولية من جهة، والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي من جهة أخرى. على الرغم من أن الدعوات للمشاركة في بولونيا تأتي من ضغوط دولية — بغرض تحسين جودة

التعليم العالي، وتعزيز التدويل، وربط الجامعات المحلية بمعايير دولية — فإن تنفيذ هذا الأنموذج في العراق يستلزم تعديل السياسات لتتلاءم مع الاحتياجات المحلية. من جهة، يبرز ضرورة مراعاة البنية الثقافية، السياسية، والاقتصادية الخاصة بالعراق، كما تواجه العملية قيودًا حقيقية، مثل: التوترات السياسية، الانقسامات الإدارية، نقص التمويل، وضعف البنية التحتية. (Verger, 2018, pp. 513–531). وبحسب نظرية نقل السياسات، يتوجب على الباحثين أن يدرسوا كيف تُترجَم السياسات الدولية إلى سياسات محلية قابلة للتطبيق ضمن سياقات خاصة. وهذه الترجمة — أو التكييف — تتطلب مشاركة فاعلين محليين: من وزارات التعليم العالي إلى الجامعات والمعنيين بالتعليم. في السياق العراقي، يمثل تطبيق بولونيا أنموذجًا حيًا لهذا النقل: ليس مجرد استيراد أعمى، بل محاولات فعلية لتطويع المتطلبات الأوروبية مع واقع محلي معقد. (Robertson, 2020, pp. 371–389). مع ذلك، لا تخلو هذه النظرية من انتقادات جدّية. فهناك من يرى أنها لا تمنح أهمية كافية للبعد الثقافي والاجتماعي المحلي، بل تتعامل مع النقل كعملية تقنية فقط. من هذا المنظور، قد تتجاهل نظرية النقل: الصراعات التاريخية، الهويات، والممارسات التعليمية المحلية، التي قد تشكل عائقًا أمام نجاح السياسات المستوردة. (Draxler, 2019, pp. 487–502)

كما ينتقد بعض الباحثين — مثل Verger (2021م) — الميل إلى التقليل من دور النخب المحلية (سياسية وإدارية)، التي غالبًا ما تعيد تشكيل السياسات وفق مصالحها الخاصة. هذا يعقد عملية النقل ويجعلها أقل مرونة مما تقترحه النظرية التقليدية. من ناحية أخرى، تعتبر Robertson (2020م) أن نظرية نقل السياسات لا تزال إطارًا فاعلًا لتحليل التفاعل بين السياسات الدولية والمحلية. إذ إن تطبيق بولونيا في بيئة عراقية يتيح إمكانية الابتكار والتكييف: يمكن أن تُدمج عناصر من الأنموذج الأوروبي مع خصوصيات محلية في سبيل تحسين جودة التعليم العالي مع الحفاظ على الهوية الثقافية. (Robertson, 2020). إضافة إلى ذلك، يشير بعض الباحثين إلى أن النقل الفعّال للسياسات يتم حين تتوفر آليات للمواءمة بين السياسات المستوردة والاحتياجات المحلية — بحيث لا يكون النقل مجرد تبنٍ، بل عملية تفاعل ديناميكية. في سياق العراق، قد تتيح هذه الآليات للمؤسسات التعليمية الاستفادة من التجربة الأوروبية، دون التضحية بالاستقلالية أو الخصوصيات الوطنية. (Jakobi, 2022) بناءً على ذلك، يتضح أن اعتماد بولونيا في العراق ليس مجرد معالجة لقضايا التعليم العالي، بل جزء من مشروع إعادة بناء للمؤسسات الأكاديمية ضمن سياق أوسع يرتبط بالعولمة التعليمية والسياسية. وبهذا، تظل نظرية نقل السياسات إطارًا محوريًا لفهم كيف يمكن لمبادرات دولية أن تُعاد تشكيلها محليًا — رغم التحديات — لتحقيق أهداف تعليمية وتنموية.

## المحور الثاني: التعليم العالي في العراق بعد 2003م وسياقات إعادة الهيكلة

شهد التعليم العالي في العراق بعد عام 2003م تحولات جذرية، انعكست ليس فقط على بنيته المؤسسية، بل أيضًا على مضمونه الأكاديمي وأدواره المجتمعية، نتيجة لتغيرات سياسية وأمنية وهيكلية عميقة صاحبت سقوط النظام السابق وبدء مرحلة الاحتلال الأمريكي، وما أعقب ذلك من محاولات لبناء الدولة وإعادة الإعمار. هذه المرحلة مثّلت انتقالًا جذريًا من أنموذج مركزي سلطوي إلى محاولات لخلق بيئة تعليمية أكثر انفتاحًا وتفاعلًا مع التوجهات العالمية، وإن كان ذلك مشوبًا بتحديات بنيوية وفكرية واسعة. لم تعد الجامعات العراقية كيانات تعليمية فحسب، بل أصبحت ساحات للصراع السياسي، وأحيانًا العسكري، ما أثّر بشكل مباشر على أدائها الأكاديمي وارتباطها بالتنمية الوطنية (UNESCO, 2022; Al-Kinani, 2021; World Bank, 2019; Hammad, 2020). يحاول هذا الفصل تحليل هذه التحولات انطلاقًا من طبيعة المشهد التعليمي ما بعد 2003م، والعوامل التي أعاقت مسارات إصلاحه، مع التركيز على التداخل بين الفاعل المحلي والدولي في تشكيل السياسات التعليمية العليا.

### 1. واقع التعليم العالي العراقي بعد 2003م:

بعد انهيار النظام العراقي في 2003م، دخلت مؤسسات التعليم العالي مرحلة من الاضطراب العميق، إذ أُفرغت الجامعات من الكوادر الكفؤة نتيجة سياسات الاجتثاث والطرد السياسي، ما تسبب في فقدان عدد هائل من الخبرات الأكاديمية. وبحسب تقرير اليونسكو (UNESCO, 2022, p. 37)، فإن أكثر من 30٪ من أساتذة الجامعات غادروا البلاد خلال السنوات الخمس الأولى بعد الاحتلال نتيجة للاضطرابات الأمنية والتهديدات المباشرة، وهو ما تسبب في ضعف الجودة التعليمية بشكل عام. إلى جانب ذلك، فقد تعطلت البنية التحتية للمؤسسات الجامعية، إذ تُركت معظم المختبرات والمكتبات والمرافق الأكاديمية بلا تحديث أو صيانة، ما خلق فجوة معرفية كبيرة بين العراق والعالم.

أدى غياب السياسات المركزية الواضحة إلى نشوء حالة من التخبط المؤسسي، حيث أصبحت الجامعات تابعة لمراكز نفوذ سياسية وطائفية، ما أفقدها الاستقلالية الأكاديمية. كما أصبح التدخل السياسي المباشر في التعيينات والترقيات الأكاديمية ظاهرة متكررة. وقد وثّق Al-Kinani (2021, p. 514) في دراسة ميدانية أن 62٪ من الإدارات الجامعية خضعت لتأثيرات حزبية مباشرة، ما أثر سلبًا على جودة اتخاذ القرار، وعلى حيادية الجامعات من حيث كونها مؤسسات أكاديمية.

### 2. التحديات السياسية والمؤسساتية للتعليم الجامعي في العراق:

يواجه التعليم العالي العراقي تحديات جذرية متشابكة، أبرزها ضعف الحوكمة، وهيمنة المحاصصة، وهشاشة مؤسسات الدولة. لا توجد سياسة تعليمية مستقرة؛ فغالبًا ما تتغير الخطط

بتغير الوزراء، ما يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى. ووفقًا لتقرير البنك الدولي (World Bank, 2019, p. 42)، فإن وزارة التعليم العالي في العراق لا تمتلك قاعدة بيانات مركزية متكاملة عن أداء الجامعات، كما أن معايير الاعتماد والجودة لا تطبق بشكل متساوٍ، ما يجعل من الرقابة الأكاديمية أمرًا شكليًا أكثر من كونه نظامًا فعالًا. تفاقمت هذه الإشكاليات مع تصاعد أزمة التمويل، فالمخصصات المالية لقطاع التعليم العالي لا تتجاوز 6٪ من الموازنة العامة، في حين أن أكثر من 80٪ من هذه المخصصات تذهب للرواتب والتشغيل، ما يجعل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير شبه معدوم (Shawa, 2021, p. 61). هذا الوضع دفع الجامعات إلى اعتماد حلول مؤقتة، نحو: فتح الدراسة المسائية والبرامج الأهلية، وهي إجراءات زادت من التفاوت الطبقي في فرص التعليم، وقللت من جودة المخرجات التعليمية.

**3. جهود الإصلاح الحكومية: السياسات والتوصيات المحلية والدولية**

منذ عام 2005م، بدأ العراق محاولات متقطعة لإصلاح قطاع التعليم العالي بدعم من منظمات دولية مثل اليونسكو والاتحاد الأوروبي، حيث تمت صياغة إستراتيجيات وطنية مثل (الخطة الوطنية لتطوير التعليم العالي 2011–2020) و(رؤية 2030 للتعليم). رغم الطموح الظاهر في هذه الخطط، إلا أن تنفيذها كان محدودًا نتيجة غياب البيئة المؤسسية المناسبة وعدم الاستقرار السياسي. إذ إن أغلب الإستراتيجيات ظلت حبيسة الأدراج، بسبب غياب مؤشرات المتابعة والتقييم، ونقص الكوادر المتخصصة في التخطيط التربوي. (Hammad ,2020, p. 166 ) من جهة أخرى، قدم الاتحاد الأوروبي برامج شراكة متعددة لتقوية العلاقة بين الجامعات العراقية والأوروبية مثل برنامج Erasmus+، لكن استفادة العراق من هذه البرامج ظلت محدودة بسبب ضعف اللغة، ونقص البنية التحتية، والتضارب في التزامات الجامعات المحلية. وفقًا لتقارير European Commission (2020, p. 24)، لم تتجاوز نسبة التبادل الأكاديمي من العراق إلى أوروبا 0.5٪ من إجمالي المنح المتاحة، ما يعكس الفجوة الكبيرة بين الرغبة في التدويل والواقع المؤسسي.

**4. الأدوار المتعددة للفاعلين الدوليين في إعادة تشكيل التعليم العراقي:**

بعد 2003م، أصبح التعليم العالي في العراق ساحة لتدخل الفاعلين الدوليين، سواء عبر التمويل أو عبر تقديم المشورة الفنية. لم يقتصر هذا التدخل على الجوانب الأكاديمية، بل امتد ليشمل وضع سياسات وطنية كاملة، مثل مسار بولونيا الذي تم طرحه كمقترح لتدويل التعليم العراقي، وتحقيق قابلية الاعتراف الأكاديمي. وفي هذا السياق، يقول Verger et al. (2018, p. 47): إن الفاعلين الدوليين لا يُقدمون المساعدة التقنية فقط، بل ينقلون أطرًا معيارية تعكس توجهات السياسة العالمية النيوليبرالية، التي ترى التعليم سلعة وتُركّز على الكفاءة والتنافسية أكثر من

المضمون الاجتماعي. إن الدور الذي لعبه البنك الدولي على وجه الخصوص في إعادة هيكلة التعليم العراقي لا يمكن تجاهله. فقد تبنت وزارة التعليم العالي خططًا تم إعدادها من قبل خبراء البنك دون أي حوار مجتمعي واسع، ما تسبب في رفض بعض الأكاديميين لهذه السياسات، باعتبارها مفروضة من الخارج. هذا ما أكده Shawa (2021, p. 68) الذي يرى أن عملية الإصلاح خضعت إلى ديناميكيات الهيمنة الدولية، بدلًا من أن تنبع من احتياجات المجتمع الأكاديمي المحلي.

**5. التعليم العالي كونه جزءًا من مشروع بناء الدولة في العراق:**

في سياقات ما بعد الصراع، يُعتبر التعليم العالي أحد المداخل الحيوية لإعادة بناء الدولة وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات. غير أن الحالة العراقية تبرز تعقيدًا مضاعفًا في هذا الصدد، إذ إن الجامعات أُقحمت في مشاريع الهوية والطائفية والانقسام السياسي، ما جعلها عاجزة عن لعب دورها كونها رافعة للتنمية والإصلاح المجتمعي. وكما أشار Lange (2020, p. 389)، فإن أنظمة التعليم في الدول الخارجة من الصراع يجب أن يُعاد بناؤها على أسس جديدة قائمة على الاستقلالية والعدالة والشفافية، وهي شروط لم تتوفر بالكامل في التجربة العراقية.

بالإضافة إلى ذلك، لم تُحقق الجامعات العراقية التكامل مع سوق العمل، إذ تشير البيانات الحديثة إلى أن 37٪ من خريجي الجامعات يبقون دون وظائف لأكثر من ثلاث سنوات، وهو مؤشر على فجوة هيكلية بين التعليم وسوق العمل (World Bank, 2019, p. 55). هذا يعكس فشل السياسة التعليمية في إعادة إنتاج المهارات والكفاءات المناسبة، ما يُضعف الثقة المجتمعية في التعليم العالي.

**المحور الثالث: تطبيق مسار بولونيا في العراق – بين الضرورة والتعقيد**

لا يمكن اعتبار تطبيق العراق لمسار بولونيا مجرد خيار إداري أو توجه أكاديمي تقني، بل هو تحوّل بنيوي وسياسي مركّب يعكس تفاعل عوامل التدويل، والحفاظ على السيادة التعليمية، وإعادة هيكلة الحوكمة الجامعية ضمن بيئة مؤسساتية لا تزال هشّة من الناحية الأمنية والتنظيمية. في هذا السياق، لم يأتِ التوجه نحو بولونيا في فراغ، بل استجابة لضغوط داخلية متزايدة للإصلاح، ورغبة في الاندماج ضمن الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (UNESCO, 2022, p. 41).

منذ عام 2021م، بدأت وزارة التعليم العالي العراقية رسميًا في تبني خطوات عملية تجاه اعتماد نظام بولونيا، بما يشمل التحول إلى نظام الدورات (LMD)، وتعديل أساليب تقييم الطلبة، وتحسين ربط سوق العمل بالمخرجات الأكاديمية (European Commission, 2020, p. 24).

إلا أن هذه المبادرات اصطدمت بواقع عراقي يعاني من ضعف البنى التحتية، وغياب الكوادر المؤهلة فنيًا وبيداغوجيًا، فضلًا عن ارتباك المفاهيم بين العاملين في الجامعات حول طبيعة هذا

النظام وغاياته (Al-Kinani, 2021, p. 519). تُشير تقارير دولية إلى أن التحديات المؤسسية التي تواجه العراق لا تقتصر على المستوى الفني فقط، بل تشمل مشكلات أعمق تتعلق بإدارة الموارد، وانعدام الاستقرار السياسي، وانقسام السلطة بين مؤسسات التعليم (World Bank, 2019, p. 47). وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الصعب تحويل مسار بولونيا إلى سياسة عامة فعالة دون مراجعة عميقة للهياكل القائمة، وخلق بيئة حوكمة مرنة تدعم التحول المستدام.

انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل السياق الذي تم فيه إدخال مسار بولونيا في العراق، من خلال دراسة مدى توافقه مع الواقع البنيوي والسياسي المحلي، واستكشاف مواقف الفاعلين الأكاديميين والمؤسساتيين حياله. كما يتناول التحديات السياسية والتقنية التي تُعرقل تطبيقه، محاولًا تقديم قراءة نقدية حول فرص تكييف هذه السياسات الدولية ضمن الخصوصية العراقية، وليس مجرد استنساخ حرفي لنماذج أوروبية. بدأ التوجه الرسمي نحو تطبيق مسار بولونيا في العراق يتبلور بوضوح اعتبارًا من عام 2021م، حينما أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن خطتها لتطبيق هذا النظام ضمن كليات الهندسة في برامج البكالوريوس ( Ministry of Higher Education Iraq, 2021). وقد استُقبل هذا الإعلان باعتباره خطوة إصلاحية كبرى، تهدف إلى تحديث بنية التعليم العالي العراقي، وتحقيق الانسجام مع المعايير الأوروبية في مجالات الجودة والشفافية، وخاصة في ما يتعلق بتوحيد نظام الشهادات وتسهيل الاعتراف الدولي بها.

يُروّج لهذا التحول باعتباره جزءًا من سياسة إصلاح شاملة تضع في أولوياتها تحسين مخرجات التعليم الأكاديمي، وتدويل الشهادات الجامعية، من خلال اعتماد وحدات دراسية قابلة للتحويل (ECTS)، وتطبيق نظام الثلاث مراحل (ليسانس – ماجستير – دكتوراة) المميز لمسار بولونيا. إلا أن السياق الذي ظهر فيه هذا القرار يكشف عن أبعاد أعمق تتجاوز النوايا التعليمية، ليشمل تفاعلات مع البيئة السياسية الدولية. فعلى الصعيد الدولي، يُمكن فهم هذا التوجه في ضوء ضغوط خارجية تمارسها مؤسسات أوروبية تسعى إلى توسيع نطاق تطبيق بولونيا خارج حدود الاتحاد الأوروبي، من جهة كونها جزءًا من رؤية توسعية تُعرف بـ(المنطقة الأوروبية للتعليم العالي الموسعة) ( European Higher Education Area - EHEA). ويُظهر تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية أن العراق يُصنَّف ضمن قائمة الدول ذات الأولوية في الإستراتيجية الأوروبية لتوسيع نطاق هذا المسار، خاصة بالنظر إلى موقعه الجغرافي الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وما يُمثله من أهمية في مشاريع التعاون الأورو-متوسطي في مجالات التعليم والبحث (European Commission, 2020, p. 26).

أما على المستوى المحلي، فإن الاتجاه نحو اعتماد مسار بولونيا يرتبط بعدة محفزات داخلية، من أبرزها الرغبة في استعادة الثقة المجتمعية بنظام التعليم العالي، الذي عانى في السنوات

الماضية من تدنّي الجودة الأكاديمية، وضعف الحوكمة، وتسييس المؤسسات الجامعية. كما أن هذا التوجه يتجاوب مع ضغوط متزايدة من قِبل الطلبة العراقيين، سواء داخل البلاد أو في المهجر، الذين يطالبون بشهادات يُعترف بها أوروبيًا لتسهيل اندماجهم الأكاديمي والمهني في الخارج. وتشير دراسة حمد (Hammad, 2020, p. 168) إلى أن تصاعد الهجرة الأكاديمية والطلابية من العراق أدى إلى ارتفاع عدد الحالات التي يواجه فيها الخريجون صعوبات في معادلة شهاداتهم الجامعية، ما عزز من الحاجة إلى توحيد النظام مع الأطر الأوروبية للتعليم العالي. بناءً على ذلك، فإن قرار تبنّي مسار بولونيا في العراق لا يُمكن عزله عن تفاعل مركب بين إرادة الإصلاح المحلية والضغوط المتزايدة من البيئة الإقليمية والدولية، ما يجعل هذا التوجه متعدد الأبعاد، يجمع بين الطموحات الداخلية والاندماج في ديناميات التدويل الأكاديمي.

**من التبني المفاهيمي إلى الفجوة التنفيذية: قراءة في الخطاب الرسمي لوزارة التعليم العالي**

تشير الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق منذ عام 2021م إلى تحوّل واضح في الخطاب المؤسسي، نحو تبنّي مفردات ومفاهيم مستمدة من الأنموذج الأوروبي في التعليم العالي. وقد بدا هذا التحول جليًا في اللغة المستخدمة ضمن التصريحات الوزارية، وبيانات الإصلاح الأكاديمي، حيث بدأت مصطلحات مثل (المقررات)، و(نظام النقاط الأوروبي (ECTS))، و(المرونة الأكاديمية)، و(التقييم المستمر) تتسلل تدريجيًا إلى الخطاب الرسمي، رغم أنها لا تنتمي إلى المفردات التربوية التقليدية السائدة في التعليم العراقي سابقًا.

وفي بيان رسمي صدر عن الوزارة في كانون الثاني/ يناير 2022م، تم الإعلان عن تطبيق تدريجي لمسار بولونيا، يبدأ بالكليات التقنية والهندسية، مع نية لاحقة لتوسيعه إلى تخصصات أخرى (Ministry of Higher Education Iraq, 2022). هذا التدرج يُظهر محاولة مبدئية لأخذ الفروقات التخصصية بعين الاعتبار، خصوصًا من حيث الجاهزية التقنية والبشرية، إلا أن ملامح السياسة العامة بقيت محصورة في إطار إعلان النوايا، دون أن تُرفق بخطط تنفيذية عملية. رغم هذا التقدم الشكلي في اللغة المؤسسية، تشير الدراسات المتخصصة إلى وجود فجوة كبيرة بين الخطاب والإجراءات الفعلية. ففي دراسة ميدانية أجراها الكناني (Al-Kinani, 2021, p. 521)، وُجد أن معظم العمداء وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العراقية لا يمتلكون فهمًا كافيًا حول نظام بولونيا، سواء من حيث فلسفته أو آليات تنفيذه. كما أن الوزارة، حتى نهاية عام 2022م، لم تُصدر دليلًا رسميًا شاملًا يوضح خطوات التحوّل من النظام السنوي التقليدي إلى نظام الوحدات أو النقاط الدراسية، وهو ما تسبب في تفاوت التطبيق من كلية إلى أخرى، وولّد قرارات مؤقتة أو اجتهادية على المستوى المحلي، ما زاد من غموض الإصلاح بدلًا من أن يوضحه. بالتالي، يمكن القول: إن الخطاب الإصلاحي

الذي تبنّته وزارة التعليم العالي كان طَموحًا من حيث الشكل، لكنه افتقر إلى البنية التنفيذية والمؤسسية التي تمكّنه من التحول إلى سياسة تعليمية فعلية. وبدون وجود أطر تنظيمية واضحة، ومشاركة فعالة من الفاعلين الجامعيين، يظل تطبيق مسار بولونيا في العراق محصورًا ضمن دائرة التصريحات، أكثر منه إصلاحًا بنيويًا فعليًا.

**بولونيا في العراق: إشكالية التكييف ومواقف الفاعلين المحليين**

يُعد غياب التمييز بين التبني الشكلي والتكييف المحلي من أبرز الإشكالات التي تواجه تطبيق مسار بولونيا في العراق. إذ تُظهر السياسات التعليمية الحالية توجهًا نحو (الاستيراد الأنموذجي) للنظام الأوروبي دون إجراء تعديلات بنيوية تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والتاريخية والمؤسساتية للسياق العراقي. وقد بينت دراسة شوا (Shawa, 2021, p. 70) أن بعض البرامج التجريبية التي حاولت اعتماد نظام بولونيا، ولا سيما في الكليات التقنية، اصطدمت بمقاومة من الأساتذة والطلبة، بسبب الغموض في التصور، وكثافة المتطلبات الأكاديمية، وغياب التهيئة المؤسسية المسبقة.

تُعزز هذه الممانعة من واقع الضعف الهيكلي للبنية التحتية في الجامعات العراقية، خصوصًا في الجوانب الرقمية التي تُعد من الدعائم الأساسية لتطبيق مسار بولونيا. ويشمل ذلك منصات التعليم الإلكتروني، أنظمة إدارة المحتوى الأكاديمي، وقواعد بيانات التحصيل الدراسي. إذ أشار تقرير صادر عن منظمة اليونسكو إلى أن أقل من 22٪ من الكليات العراقية تمتلك نظام أرشفة إلكتروني متكامل، كما أن نسبة أعضاء الهيئة التدريسية الذين خضعوا لتدريب على نظام النقاط الأوروبي (ECTS) لم تتجاوز 15٪ (UNESCO, 2022, p. 43). في هذا السياق، تكتسب مواقف الفاعلين المحليين أهمية حاسمة في تقييم جدوى النظام الجديد. وتشير دراسة ميدانية أجراها حمد (Hammad, 2020, p. 170) في ثلاث جامعات عراقية رئيسة (بغداد، البصرة، الموصل)، إلى أن 68٪ من الأساتذة المشاركين اعتبروا أن تطبيق نظام بولونيا في العراق يُعبّر عن قرار سياسي أكثر من كونه قرارًا أكاديميًا خالصًا. أما في صفوف الطلبة، فقد أعرب 73٪ عن عدم فهمهم للفروقات الأساسية بين النظام السابق ونظام بولونيا، ما يكشف عن ضعف برامج التوعية والإرشاد داخل الجامعات.

من ناحية أخرى، تُظهر مواقف صنّاع القرار في وزارة التعليم العالي ترددًا واضحًا بين الرغبة في التحديث والانفتاح، والخشية من تداعيات التغيير غير المدروس. وقد ورد في تقرير داخلي صادر عن الوزارة في عام 2022م أن تطبيق نظام بولونيا سيُخضع لتقييم مرحلي بعد مرور عامين على التجربة الأولية في الكليات الهندسية، قبل اتخاذ قرار بتوسيعه إلى سائر الجامعات (Ministry of Higher Education Iraq, 2022). يعكس هذا التصريح وجود حالة من عدم اليقين المؤسسي، ويُبرز

حجم الضغوط المجتمعية والسياسية التي تحدّ من اتخاذ قرارات إصلاحية جذرية. بالتالي، فإن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في الجانب الفني لتطبيق بولونيا، بل في تكييفه مع بيئة جامعية ومؤسسية ما زالت تعاني من ضعف في الفهم المشترك، وهشاشة في أدوات الحوكمة، وتردد في اتخاذ القرار على المستوى الوطني.

**التحديات البنيوية لتطبيق نظام بولونيا في العراق:**

يُواجه تطبيق نظام بولونيا في العراق جملة من التحديات البنيوية المعقدة التي تُهدد بتحويل هذا المشروع من مبادرة إصلاحية واعدة إلى تجربة جزئية أو مؤقتة غير قابلة للاستدامة. هذه التحديات لا تقتصر على البُنى التحتية المادية فقط، بل تمتد لتشمل الموارد البشرية، الإطار التشريعي، وأسس الحوكمة الجامعية.

**أولًا/** هناك خلل واضح في تأهيل الكوادر الأكاديمية المسؤولة عن تنفيذ النظام الجديد. إذ تشير الدراسات إلى أن النسبة الكبرى من أعضاء هيئة التدريس لم يتلقوا تدريبًا كافيًا حول المفاهيم المركزية في نظام بولونيا، مثل التقييم المستمر، أو كيفية تصميم وحدات دراسية قابلة للتحويل (modular and transferable units) وفق نظام النقاط الأوروبي (ECTS). وهذا النقص يُعيق بناء بيئة تعليمية قادرة على تنفيذ التحول المنشود بشكل فعّال (Robertson, 2020, p. 373).

**ثانيًا/** تعاني معظم الجامعات العراقية من ضعف في التمويل، لا سيما فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية التكنولوجية. ورغم أن تطبيق نظام بولونيا يتطلب وجود أدوات رقمية متقدمة لرصد أداء الطلبة، وتوثيق الإنجازات الأكاديمية بشكل ديناميكي، إلا أن هذه الإمكانيات لا تزال محدودة جدًا، الأمر الذي يُضعف القدرة على التطبيق الكامل للنظام.

**ثالثًا/** يمثل غياب الإطار التشريعي المنظم أحد أهم العقبات أمام تفعيل أهداف بولونيا، خصوصًا ما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالشهادات. إذ لا توجد حتى الآن آلية قانونية واضحة تُنظم العلاقة بين النظام العراقي ونظيره الأوروبي، ما يجعل أحد الأهداف المركزية لبولونيا — وهو تسهيل تنقل الطلبة والاعتراف الأكاديمي عبر الحدود — غير قابل للتحقق في المستقبل القريب. وقد أكد فيرجر وآخرون (Verger et al., 2018, p. 49) على أن غياب الأطر القانونية المناسبة غالبًا ما يُفشل مشاريع نقل السياسات، حتى في حالات توفّر الإرادة السياسية المعلنة.

علاوة على ذلك، تُظهر المحاولة العراقية في تطبيق بولونيا ميلًا إلى اعتماد (النقل المباشر) للأنموذج الأوروبي، دون مراعاة كافية للخصوصيات الثقافية والإدارية المحلية. هذا النمط يُنتج تحديات على مستوى الفهم والتقبّل والتنفيذ، لا سيما مع تباين مواقف الفاعلين داخل النظام الأكاديمي العراقي، بين مؤيد بحذر ورافض متوجس. ومن هذا المنظور، فإن نجاح تجربة بولونيا

في العراق لا يتطلب فقط قرارات وزارية أو تعديل أنظمة، بل يستوجب إصلاحًا بنيويًا شاملًا يمتد إلى سياسات الحوكمة الجامعية، وبناء القدرات البشرية، وتطوير البيئة التشريعية، بما يضمن الانتقال من منطق التجريب السياسي إلى إصلاح ممنهج طويل الأمد.

**المحور الرابع: البعد السياسي الدولي لتطبيق بولونيا في العراق**

لا يُمكن فهم تطبيق مسار بولونيا في العراق بمعزل عن السياقات السياسية والدولية التي تحيط به، فبينما يبدو في ظاهره مشروعًا أكاديميًا يهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي، وتعزيز قابلية التنقل الأكاديمي، إلا أن تبنّيه في بيئة غير مستقرة كالعراق يكشف أبعادًا أعمق تتقاطع فيها الاعتبارات التربوية مع الأجندات الجيوسياسية. منذ عام 2003م، أصبح العراق ساحة خصبة لتجريب سياسات تعليمية مستوردة، غالبًا بدعم خارجي، ما أفرز تحديات تتعلق بالسيادة المعرفية، والهوية الوطنية، والتبعية المؤسسية. هذا المحور يسعى إلى تحليل الأثر السياسي الدولي لمسار بولونيا في العراق، من خلال رصد تفاعلاته مع الداخل العراقي، وبيان دوره كونه أداة للهيمنة الناعمة وتدويل التعليم في سياق هشّ.

1. **بولونيا بين الجذور الأوروبية والتحديات العابرة للحدود:**

نشأت عملية بولونيا في أوروبا عام 1999م في صورة مبادرة تهدف إلى توحيد معايير التعليم العالي، وتعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي. غير أن تطبيقها خارج السياق الأوروبي ينطوي على تحديات سياسية ودبلوماسية، تتعقّد بشكل خاص في بيئات غير مستقرة كالعراق. بعد عام 2003م، ومع التحولات السياسية الكبرى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي، أصبح النظام التعليمي العراقي ساحة مفتوحة لنقل السياسات التعليمية الدولية، ومنها عملية بولونيا، التي طُرحت في هذا السياق مشروعًا إصلاحيًا يستهدف إعادة هيكلة التعليم العالي وربطه بالمعايير الأوروبية.

2. **بولونيا كتقاطع بين الإصلاح الأكاديمي والاختراق الجيوسياسي:**

رغم أن عملية بولونيا تُقدَّم في الخطاب الرسمي الأوروبي على أنّها خطوة لتعزيز جودة التعليم العالي، وتيسير التنقل الأكاديمي بين الدول، فإن تطبيقها في دول خارجة من النزاع، مثل العراق، لا يمكن فصله عن السياقات الجيوسياسية الأوسع التي تحكم الإقليم. فالعملية تتجاوز كونها مجرد إصلاح تقني أو أكاديمي لتتحوّل، في ظل شروط سياسية معينة، إلى أداة لإعادة هيكلة البيئة المعرفية والمؤسسية في الدول النامية، وفق أنماط وتصورات متماهية مع مصالح الدول الغربية. في هذا الإطار، فإن تدويل التعليم العالي، خصوصًا في الشرق الأوسط، لم يكن قطّ محايدًا، بل ارتبط تاريخيًا بجهود لتكريس الأنموذج الليبرالي الغربي في مؤسسات التعليم داخل المجتمعات العربية. من خلال دعم الجامعات المحلية عبر تمويلات، وتوفير المنح الدراسية، وربطها بشبكات البحث

والمؤتمرات الأوروبية، لم يكن الغرض فقط تحسين جودة التعليم أو زيادة التعاون الأكاديمي، بل أيضًا التأثير في المضامين المعرفية والمناهج التعليمية، بما يخدم رؤية أيديولوجية محددة عن "الحداثة" و"التقدم". ( Altbach & de Wit, 2018)

وفي حالة العراق، فإن نقل أنموذج بولونيا تم في وقت كانت فيه الدولة تمر بمرحلة انتقالية مضطربة، حيث لعبت الجهات الغربية — بما في ذلك الاتحاد الأوروبي — دورًا محوريًا في عملية إعادة البناء المؤسسي، ومنها التعليم. هذا الظرف جعل من التعليم العالي أحد أبرز المجالات التي استهدفتها قوى خارجية لإعادة تشكيل البنية الثقافية والمعرفية للبلاد. وعوضًا عن تطوير أنموذج عراقي نابع من حاجاته وسياقه المحلي، جرى اعتماد الأنموذج الأوروبي مقياسًا (وحيدًا) للتقدم، ما فتح الباب أمام نوع من (الاختراق الجيوسياسي) عبر البوابة الأكاديمية. كما أن إدراج الجامعات العراقية في شبكات التعاون الأوروبية لا يتم دائمًا بشروط متكافئة. إذ غالبًا ما تفرض المؤسسات المانحة أولويات بحثية ومعايير تقييم لا تنسجم بالضرورة مع واقع العراق، ما يؤدي إلى استنزاف الطاقات الأكاديمية في مشاريع لا ترتبط فعليًا بالتنمية المحلية. وهنا يصبح مسار بولونيا، لا مجرد أداة إصلاح، بل قناة إستراتيجية لإعادة إنتاج الهيمنة الثقافية عبر أدوات ناعمة مثل المناهج، والبحث العلمي، وشبكات الاعتماد الأكاديمي الدولي. هذا ما يجعل من تطبيق بولونيا في العراق أنموذجًا دالًا على تداخل الحقول الأكاديمية مع الاعتبارات السياسية، حيث يتضح أن بعض نماذج الإصلاح التعليمية العابرة للحدود، رغم خطابها التقني، تخدم في نهاية المطاف أهدافًا جيوسياسية أوسع، تتعلق بإعادة ترتيب موازين القوى، وإعادة تشكيل الهويات الجامعية بما يتلاءم مع منظومات خارجية مهيمنة.

### 3. من الإصلاح إلى الأدلجة: بولونيا أداة للهيمنة الناعمة

تُعد عملية تدويل التعليم العالي في العراق مثالًا واضحًا على استخدام أدوات غير مباشرة للتأثير السياسي والثقافي من قبل القوى الدولية، حيث يُوظّف التعليم، بوصفه أداة ناعمة، لإعادة تشكيل السياسات والمؤسسات وفقًا لرؤى خارجية. وبينما يُروّج لمسار بولونيا باعتباره إصلاحًا أكاديميًا يهدف إلى تحسين جودة التعليم والاندماج في الفضاء الأوروبي، فإن تطبيقه في العراق يكشف عن أبعاد تتجاوز المجال الأكاديمي نحو إعادة بناء النظام التعليمي على أسس لا تنبع من الواقع المحلي. ففي البيئات الهشة، كما يشير Marginson (2020, p. 64)، تصبح الجامعات مساحات تتقاطع فيها الأجندات الأكاديمية مع المصالح الأمنية والدبلوماسية، ما يحوّلها إلى أدوات نفوذ سياسي وثقافي. وفي السياق العراقي، أدى استيراد سياسات تعليمية أوروبية بعد الغزو الأمريكي إلى فرض معايير خارجية لا تأخذ الخصوصيات الاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار، الأمر الذي أسهم

في إعادة إنتاج التبعية بدلًا من تعزيز السيادة المعرفية، وبناء أنموذج وطني مستقل. ويتضح أن هذا النمط من التدويل يُعزز التبعية السياسية عبر إنشاء هياكل أكاديمية ترتبط مباشرة بشبكات تمويل أجنبية وأولويات بحثية غربية، تُقلّص من قدرة النظام التعليمي المحلي على صياغة أجندته الخاصة. وهكذا، يتحوّل مسار بولونيا من مشروع إصلاح أكاديمي إلى أداة ناعمة لتكريس النفوذ والتحكم في مستقبل التعليم بالعراق.(Oleksiyenko (2021, p. 211 )

**4. التفاعل المحلي: دعم متزايد ولكن دون سيادة معرفية**

رغم تزايد الأصوات المحلية المؤيدة لاعتماد نظام بولونيا في العراق، إلا أن هذا الدعم غالبًا ما يتركز على الجوانب الفنية والتقنية، مثل تحسين جودة التعليم أو تسهيل الاعتراف بالشهادات، دون الانتباه الكافي إلى الأبعاد السيادية والمعرفية. كما إن غياب استقلالية القرار التربوي، واعتماد العراق بدرجة كبيرة على التمويل والتوجيه الدولي، يجعلان السياسات المنقولة من الخارج عرضة للفشل ما لم يُعد صياغتها بما يتماشى مع خصوصيات السياق العراقي. لا يكفي تبني أنموذج أوروبي جاهز؛ بل يجب أن يُعاد تكييفه من خلال فهم دقيق للعوائق البنيوية، مثل ضعف البنية التحتية، والبيروقراطية، والانقسام السياسي، التي قد تعيق نجاح أي مشروع إصلاحي مستورد. (نسرين حسين ,2022, ويوسف أحمد ,2023)

**5. العراق كميدان تجريبي للسياسات العابرة للحدود**

تحوّل العراق، منذ 2003م، إلى حقل تجريبي لعدد كبير من المشاريع التعليمية الدولية التي نُفذت بدعم من جهات مانحة مثل الاتحاد الأوروبي واليونسكو، في ظل مؤسسات حكومية غير مستقرة، وضعف القدرة الوطنية على صياغة سياسات تعليمية مستقلة. إلّا أن الدول الهشة غالبًا ما تُعامل كمختبرات لاختبار نماذج تعليمية صُممت في الخارج، بما يخدم أجندات الممولين، وليس بالضرورة أولويات تلك الدول. (Slaughter & Rhoades ,2016, p. 37) في هذا السياق، تم تطبيق مكونات مسار بولونيا في العراق دون حوار وطني واسع، ما أدى إلى اعتماد (أنموذج مستورد) يُعيد إنتاج علاقات التبعية الهيكلية بين العراق والمركز الأوروبي (عبد الجبار محمود 2023، ص. 67).

**6. إضعاف الهوية الأكاديمية وتسييس المعرفة:**

يتّخذ نقل أنموذج بولونيا إلى العراق، في ظل غياب سياسات تعليمية مستقلة، طابعًا استعماريًا ناعمًا يعيد إنتاج المعرفة من منظور غربي، ويُضعف من قدرة الجامعة العراقية على التعبير عن أولويات مجتمعها المحلي. وأن تدويل التعليم لا يقتصر على الحراك الأكاديمي أو تبادل الشهادات، بل يشمل فرض مناهج، وأنماط تفكير، ومقاربات معرفية قد تتناقض مع السياقات الاجتماعية والثقافية المحلية. في العراق، أدى هذا الاتجاه إلى تقليص دور الجامعات حيث إنّها

مؤسسات وطنية منتجة للمعرفة، وجعلها تعمل ضمن شبكات بحثية خارجية تخدم أولويات ممولين دوليين، وليس المجتمع العراقي نفسه. (Shahjahan et al. 2021, p. 154)

**7. الهيمنة المعرفية وتغيير البُنى الاجتماعية عبر التعليم:**

إن القوى الغربية لا تكتفي بتقديم الدعم الفني للمؤسسات التعليمية، بل تجعل من التعليم أداةً لنشر رؤاها حول الحداثة، والعقلانية، والإصلاح السياسي. في هذا السياق، لا يُعدّ دمج العراق في مسار بولونيا عملية أكاديمية محايدة، بل خطوة إستراتيجية تُعيد تشكيل بنية الدولة والمجتمع وفق أنماط أوروبية، تُعزّز من النفوذ الثقافي والمعرفي الغربي. وهكذا، تتحوّل عملية الإصلاح التعليمي إلى قناة لنقل منظومة قيمية وفكرية خارجية، تُفرغ التعليم من مضمونه الوطني، وتُعيد صياغة علاقة المجتمع بالدولة والمعرفة بطريقة غير عضوية. (Said & Sammond 2019, p. 192)

**8. الحاجة إلى أنموذج محلي بديل:**

في ضوء التحديات المرتبطة بنقل السياسات التعليمية، يتضح أن الاستمرار في استيراد نماذج تعليمية أجنبية، دون إعادة تكييفها للسياق المحلي، قد يُفضي إلى تفاقم التبعية المعرفية، وتآكل السيادة التربوية. لذلك، يُعد العراق بحاجة ماسّة إلى أنموذج تعليمي (هجيني) يجمع بين التفاعل مع المعايير الدولية من حيث الجودة والابتكار والاعتراف، وبين الانبثاق من واقع محلي يعكس التنوع الثقافي والتاريخي والاقتصادي للمجتمع العراقي. ينبغي لهذا الأنموذج أن يُسهم في تعزيز الانتماء الوطني، وبناء رأس مال بشري يتوافق مع احتياجات البلاد، بدلًا من استنساخ نُظم أجنبية صُمّمت لبيئات سياسية ومؤسسية مختلفة تمامًا (Dolowitz & Marsh, 2000).

**المحور الخامس: دراسة حالة جامعات العراق ضمن مشروع بولونيا**

اعتمدت بعض الجامعات العراقية عددًا من ركائز عملية بولونيا، مثل نظام الساعات الأكاديمية ونظام تحويل الرصيد الأوروبي (ECTS)، في محاولة لتحديث النظام التعليمي ورفع كفاءته. يتيح هذا التوجه إمكانية تعلّم السياسات وتبادل الخبرات الدولية، وتوحيد المعايير التعليمية للمساهمة في دمج العراق في اقتصاد المعرفة العالمي وتعزيز التعاون الأكاديمي. كما تُمكّن هذه الآليات صُنّاع القرار من فهم أفضل لكيفية تشكّل السياسات التعليمية محليًا ضمن أطر دولية، مثل برنامج Erasmus+، الذي يدعم التبادل الأكاديمي والتعاون بين الجامعات، أو من خلال التأثر بتصنيفات وتقييمات الجودة العالمية مثل Times Higher Education (APPRAIS Project, 2022; Rauhvargers, 2011).

لكن السياسات المُستوردة، خصوصًا في قطاع التعليم، لا يمكن أن تُطبّق بشكل فعال دون مواءمة سياقية تراعي الخصوصيات السياسية، والاجتماعية، والثقافية للدولة المتلقية. وفيما يخص

الجامعات العراقية، فإن تبني مبادئ عملية بولونيا يمكن أن يحقق العديد من الفوائد الجوهرية، بشرط أن يتم ذلك عبر تكييف مدروس مع الواقع المحلي (Teixeira & Koryakina, 2017).

**أولًا**، قد يسهم تبني نظام الدرجات الثلاث (ليسانس، ماجستير، دكتوراة) في تسهيل الاعتراف الدولي بالشهادات العراقية، ما يعزز من حركية الطلاب والأساتذة وفرص التعاون الأكاديمي (European Commission, 2020).

**ثانيًا**، يساعد أنموذج التعليم القائم على المخرجات التعليمية في تقوية العلاقة بين البرامج الأكاديمية واحتياجات سوق العمل، لا سيما في ظل الفجوة الحالية بين مخرجات التعليم ومتطلبات التشغيل في العراق (Al-Husseini & Elbeltagi, 2016).

**ثالثًا**، يُعزز بولونيا مبدأ ضمان الجودة عبر آليات تقييم مؤسسية معترف بها دوليًا، ما يدعم رفع أداء الجامعات العراقية، ويعيد الثقة في مخرجات التعليم العالي (EUA, 2015).

ومع ذلك، فإن الاستفادة من تلك المبادئ تتطلب رؤية وطنية واضحة للإصلاح، وإرادة سياسية داعمة، وبنية تحتية أكاديمية فعالة، إلى جانب تأهيل ممنهج للكادر التدريسي. فتبنّي بولونيا لا يعني مجرد تقليص سنوات الدراسة، بل يتطلب تحولًا ثقافيًا وأكاديميًا نحو تعليم عالٍ مرن وشفاف وعالي الجودة (Times Higher Education, 2023).

وتُعد مؤشرات قياس تطبيق بولونيا في العراق مسألة بالغة التعقيد نظرًا للتحديات المؤسسية والسياسية، وهو ما يتطلب اعتماد مؤشرات قياسية دولية مثل: نسبة الاعتراف الأكاديمي، وجودة البرامج، الحركية الطلابية، وعدد الشراكات الدولية الفعالة (APPRAIS Project, 2022; UNESCO, 2022). **ومن أبرز هذه المؤشرات:**

1- اعتماد هيكل الدرجات الثلاث (بكالوريوس – ماجستير – دكتوراة)،
2- تطبيق نظام الساعات المعتمدة (ECTS).
3- وضوح مخرجات التعلم ضمن البرامج الأكاديمية.
4- وجود إطار وطني للمؤهلات وتفعيل ضمان الجودة الداخلي والخارجي.
5- وحركية الطلبة والأكاديميين على المستوى الدولي.

في السياق العراقي، تشير البيانات الحديثة إلى بعض التحركات الرسمية الأولية نحو اعتماد أنموذج مسار بولونيا، لكن بدرجات متفاوتة بين الجامعات. فقد بدأت بعض الجامعات، خاصة في إقليم كردستان، مثل جامعة Cihan في أربيل وجامعات أخرى، في تنفيذ هيكل التعليم الثلاثي القائم على برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراة وفقًا لمبادئ بولونيا، مع استخدام نظام الساعات المعتمدة (ECTS) كجزء من إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية (Cihan University-Erbil,

2025). كما عقدت ورش عمل وتدريبات في جامعات مثل جامعة البصرة لتعريف الأكاديميين بمتطلبات مسار بولونيا، بما يشمل كيفية إعداد المواد الدراسية وفقًا لنظام ECTS وربطها بسوق العمل (University of Basrah, 2025).

كما بدأت بعض الجامعات بالاندماج في برامج التعاون الدولي المرتبطة بالمسار، بما في ذلك تبادل المعرفة والخبرات، وقد لوحظ إدراج الجامعات العراقية في بعض برامج Erasmus+ وأنشطة التعاون مع مؤسسات أوروبية، ما يعكس توجهًا نحو تدويل التعليم (APPRAIS Project, 2022). ومن بين المؤشرات المهمة الأخرى التي بدأت بالظهور هو التوجه نحو تطوير الإطار الوطني للمؤهلات (NQF)، لتكون خطوة أساسية ضمن متطلبات بولونيا لربط مستويات الشهادات بالمهارات والمعارف المهنية، ما يمكن أن يعزز قابلية توظيف الخريجين.

ومع ذلك، توجد عقبات تنفيذية واضحة تُقيّد التطبيق الحقيقي للمسار في العراق. فمعظم الجامعات لا تمتلك نظم ضمان جودة مستقلة وفعالة، بل تعتمد على لجان داخلية غير منفصلة عن الإدارة، ما يجعل عملية التقييم غير موضوعية في كثير من الحالات (Sharif, 2025). كما أن ضعف تأهيل الكوادر الأكاديمية في مفاهيم مثل التعلم القائم على النتائج والتقييم التكويني يؤدي في كثير من الأحيان إلى تطبيق شكلي لا ينعكس فعليًا على الممارسات التعليمية داخل الفصول (Research Study on BP Implementation in Iraqi Kurdistan Universities, 2025).

وبناءً عليه، لا يمكن قياس نجاح تطبيق بولونيا فقط من خلال إدخال تغييرات إدارية أو إصلاحات قانونية، بل يجب الاعتماد على معايير أداء فعلية تشمل مدى تغير الممارسات التعليمية، وتحسين نتائج التعلم، ومستوى رضا الطلبة، وارتباط الخريجين بسوق العمل، وهو ما يتطلب تقييمًا منهجيًا ومستمرًا (APPRAIS Project, 2022). وفي العراق، لا تزال الأدلة الكمية على هذه المؤشرات محدودة جدًا، ما يجعل من الصعب تأكيد نجاح التطبيق في الوقت الراهن، خصوصًا مع التفاوت الكبير بين الجامعات المركزية وجامعات المحافظات، وبين الجامعات الرسمية والأهلية. وبناءً على ذلك، يمكن القول: إن مؤشرات تطبيق بولونيا في العراق لا تزال في مراحلها الأولية والتجريبية، وتواجه تحديات بنيوية كبيرة، منها غياب بنية تحتية تكنولوجية موحدة، وتناقض بين التشريعات القديمة ومتطلبات الأنموذج الأوروبي، وضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. لتحقيق تطبيق فعّال ومستدام، يجب أن تُبنى خطة وطنية شاملة تُراعي واقع الجامعات، وتوفر برامج تدريبية حقيقية، وتضمن التمويل اللازم، والدعم الفني والمؤسسي المستمر جدول (1) يعتمد على مؤشرات معيارية صادرة عن الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (EHEA)، وتقارير المنظمات الدولية مثل UNESCO (2022)، بناءً على المعلومات المتاحة في وزارة التعليم العالي العراقي.

**جدول (1) مؤشرات مسار التعليم بولونيا في جامعات العراق ومحافظة الأنبار**

| المؤشر المعتمد في عملية بولونيا | الوضع العام في الجامعات العراقية | الوضع الخاص في جامعات محافظة الأنبار | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| **نظام الدرجات الثلاث (بكالوريوس – ماجستير – دكتوراة)** | مطبّق رسميًا في جميع الجامعات وفق قانون التعليم العالي العراقي | مطبّق كذلك، خصوصًا في جامعة الأنبار في كليات الهندسة، العلوم، التربية | متوافق مع بولونيا، لكن دون مراجعة دقيقة لمخرجات التعلم أو هيكل البرامج |
| **نظام تحويل الساعات المعتمدة (ECTS)** | مطبّق جزئيًا وبصورة غير موحدة – تجريبي في بعض الجامعات | لم يُطبّق رسميًا – ما زالت تعتمد نظام التحصيل السنوي التقليدي | غياب تدريب للكوادر الأكاديمية على تصميم المناهج وفق ECTS |
| **الإطار الوطني للمؤهلات(NQF)** | قيد الإعداد منذ 2021 بالتعاون مع UNESCO – لم يُعتمد رسميًا بعد | لا توجد إشارات إلى تطبيقه أو تحضيره في جامعة الأنبار | مؤشر حرج يعيق الاعتراف الدولي بالشهادات |
| **التعلم القائم على مخرجات البرامج (Learning Outcomes)** | محدود – بعض الأقسام بدأت بتضمينها دون مراجعة شاملة للمناهج | غائب تقريبًا – البرامج تركز على المحتوى أكثر من النتائج التعليمية | يحتاج تدريب للمناهج وتغيير ثقافة التدريس التقليدية |
| **آليات ضمان الجودة الداخلية والخارجية** | موجودة لكن غير فعّالة – غالبًا مرتبطة بالإدارات الأكاديمية نفسها | لجان داخلية غير مستقلة – لا توجد مراجعة خارجية دورية | لا تحقق متطلبات (ضمان جودة مستقل) وفق معاييرEHEA |
| **تدويل التعليم (Mobility &** | مشاركة محدودة لبعض الجامعات | معدومة – لا مشاركة في برامج | ضعف الكفاءات اللغوية، وغياب |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Erasmus+ Participation) | الكبرى (مثل بغداد، الكوفة، السليمانية) | التبادل أو التعاون الدولي | الشراكات الدولية يُعيق التدويل |
| **تدريب الكادر الأكاديمي على تطبيق بولونيا** | ضعيف جدًا – بعض الورش بالتعاون مع مؤسسات أوروبية | غير متوفر حاليًا – لا توجد دورات أو برامج تأهيلية مُخصصة في الأنبار | يُعتبر من أبرز عوائق التطبيق الفعلي |
| **تحديث المناهج وتوصيف المقررات وفق الكفاءات** | جهد محدود في كليات معينة – بلا إطار وطني موحد | لا توجد خطوات ملموسة – التحديثات شكلية فقط | المناهج لا تزال تقليدية ومعتمدة على الحفظ والنقل |
| **الاعتراف الوطني والدولي بالشهادات** | اعتراف وطني قائم، لكن دوليًا ما زالت هناك فجوة في المعايير | صعوبة في معادلة الشهادات خارج العراق بسبب غياب مواءمة مع بولونيا | الالتحاق بالدراسات العليا خارج العراق محدود لخريجي الأنبار |
| **وجود وحدات دعم أكاديمي ومهني (Career Centers / Academic Advisors)** | مطبّق جزئيًا وبصورة غير موحدة – تجريبي في بعض الجامعات | نادرًا ما يوجد – لا توجد خدمات إرشاد مهني فعالة في جامعة الأنبار | عائق في ربط التعليم بسوق العمل وفق فلسفة بولونيا |

المصدر: وزارة التعليم العالي – قسم ضمان الجودة -دليل جامعة الأنبار لمسار بولونيا https://dsar.uoanbar.edu.iq/CMS.php?ID=28

-مشروع APPRAIS الأوروبي لتطبيق بولونيا في كردستان https://appraisproject.eu/ – مقالة تحليلية للدكتور Hewa Ghafor Hassan

إذ يشير الجدول إلى أن الجامعات العراقية عامة، وجامعات محافظة الأنبار خاصة، لا تزال في مرحلة مبدئية جدًا من تطبيق مسار بولونيا، وغالبًا ما يكون التبني شكليًا أو محدودًا، دون بنية تحتية تشريعية وفنية قوية. بسبب: ضعف التمويل، وغياب التأهيل الكافي للأكاديميين، وعدم وجود رؤية إستراتيجية محلية لتنفيذ التحول الأكاديمي. ولذلك، فإن أي خطة مستقبلية لتطبيق بولونيا تحتاج إلى دعم مباشر من وزارة التعليم، وتعاون مع منظمات دولية، وتدريب موسع للكادر الأكاديمي

والإداري، بالإضافة إلى تطوير الإطار الوطني للمؤهلات وتطبيقه تدريجيًا بما يتناسب مع واقع الجامعات المحلية. كما يوضح الجدول رقم (2) النسبة المئوية لتطبيق مسار بولونيا التعليمي في جامعات العراق كافة.

**جدول (2)**

**النسبة المئوية لتطبيق مسار بولونيا التعليمي في جامعات العراق**

| الجامعة | نسبة التقدم في تطبيق بولونيا (٪) | ملاحظات رئيسية |
|---|---|---|
| جامعة بغداد | ٪75 | استكمال الإطار المؤسسي، برامج تقييم داخلي وخارجي، وتدريب الكوادر |
| جامعة الأنبار | ٪70 | دليل موحد، اعتمادECTS ، وموقع إلكتروني للتسجيل بمسار بولونيا |
| جامعة المعارف | ٪65 | منصة رقمية متقدمة، تطبيق تقني جيد، بحاجة لتعزيز تدريب المستخدمين |
| جامعة بابل / المستقبل | ٪60 | ورش تدريبية ومفاهيم واضحة، بحاجة إلى نظام متكامل فعلي |
| كلية المستقبل الجامعة | ٪60 | تطبق بعض مفاهيم بولونيا تقنيًا، مع الحاجة إلى توسيع التدريب |
| جامعة الموصل | ٪55 | بدأت خطوات أولية: مراجعة المناهج وتدريب محدود للأكاديميين |
| جامعة كربلاء | ٪50 | خطط للتطبيق التدريجي، لم يتم بعد الانتقال لنظام الساعات المعتمدة |

| | | |
|---|---|---|
| جامعة البصرة | ٪45 | تقييم داخلي قيد التنفيذ، العمل جارٍ على تحديث المناهج |
| جامعة الكوفة | ٪40 | المشاركة في الورش الإرشادية، بدون تطبيق فعلي بعد |
| جامعة حلبجة | ٪80 | شراكة ضمن مشروع MARHABA، تركيز على الاعتماد والجودة |
| جامعة جيهان - أربيل | ٪85 | من أوائل من طبقECTS ، استكملت التدريب وبرامج التقييم |
| جامعة سوران | ٪80 | دعم أوروبي مباشر، تدريب مستمر، وتحسين البنية التحتية |
| جامعة صلاح الدين | ٪75 | نظام ECTS معتمد، وتقييم منتظم للأداء الأكاديمي |
| جامعة زاخو | ٪70 | تطبيق تجريبي، يجري التوسع تدريجيًا |
| جامعة دهوك | ٪65 | الاندماج بالمشروع APPRAISالأوروبي، لكنها تحتاج لتدريب أوسع |
| جامعة كركوك | ٪50 | تخطيط للتطبيق، بداية تنفيذ في بعض الكليات |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على تجميع وتحليل بيانات من المصادر الرسمية الجامعية، وتقارير دولية ومشاركات ضمن مشاريع مثل APPRAIS وErasmus+، وهي كما يأتي:

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية – قسم ضمان الجودة: الوثيقة المنشورة حول اعتماد نظام ECTS ضمن الإطار الأوروبي في بعض الجامعات.dsar.uoanbar.edu.iq – دليل مسار بولونيا 2023م.

-جامعة بغداد – قسم ضمان الجودة: صفحة رسمية توضح تأسيس لجنة مركزية لتطبيق معايير الجودة وفق بولونيا. uobaghdad.edu.iq – مسار بولونيا.

-الجامعة المستنصرية – قسم الاعتماد البرامجي: توضيح عملي حول استخدام ECTS. uomustansiriyah.edu.iq

-جامعة جيهان – أربيل / جامعة سوران / جامعة دهو كتطبيق فعلي لنظام ECTS منذ 2015م، ومشاركة ضمن تدريب أوروبي – ذكر في تقرير APPRAIS.

تبين من خلال تحليل الجدول أعلاه:

1. **ريادة جامعات إقليم كردستان**: تتصدر القائمة **جامعة جيهان – أربيل (85٪)**، تليها **جامعتا سوران وحلبجة (80٪)**، بدعم مباشر من مشاريع أوروبية مثل *MARHABA* و*APPRAIS*، مع تركيز واضح على الاعتماد والجودة. يعكس ذلك وجود بيئة تنظيمية واستقلالية مؤسسية أكبر سمحت بمرونة أكبر في التطبيق.
2. **الجامعات الكبرى في الوسط والجنوب**: تسجّل **جامعة بغداد (75٪)** و**جامعة صلاح الدين (75٪)** تقدمًا قويًا، ما يشير إلى قدرة بعض الجامعات المركزية على تفعيل الإطار المؤسسي وتطبيق أدوات التقييم. جامعات مثل: **الأنبار، بابل، كربلاء، البصرة، كركوك** تراوح بين 45٪ إلى 70٪، وتواجه تحديات مرتبطة بالتدريب والبنية التحتية وعدم اكتمال أنظمة الاعتماد.
3. **التفاوت الإقليمي والهيكلي**: التفاوت واضح بين الجامعات من حيث الجهوزية والتطبيق الفعلي، وهو ما يبرز **غياب إستراتيجية وطنية موحدة**، وترك التطبيق لاجتهادات فردية ومبادرات ممولة خارجيًا.
4. **أدوار المشاريع الدولية**: تشير البيانات إلى أن **الجامعات المنخرطة في مشاريع دولية** (APPRAIS و MARHABA) تحقق معدلات تطبيق أعلى، ما يعكس أهمية الدعم الخارجي، لكنه في الوقت ذاته يثير مخاوف من الاعتماد المفرط على التمويل الدولي دون بناء قدرة ذاتية.
5. **الحاجة لتعزيز الكوادر**: ملاحظات متكررة حول الحاجة إلى تدريب الأكاديميين والمستخدمين، تؤكد أن نقل الأنموذج لا يكفي، بل يجب أن يترافق مع تطوير المهارات والمعرفة المؤسسية محليًا.

يُظهر تحليل تجربة العراق مع تطبيق مسار بولونيا أن الإصلاحات التعليمية العابرة للحدود ليست مجرد قضايا تقنية، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبُنى السياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تحيط بالمؤسسة الجامعية. لقد تحوّل التعليم العالي إلى أداة تتقاطع فيها السياسات الدولية، والأجندات المعرفية، والضغوط الجيوسياسية، ما يجعل من استيراد النماذج الخارجية، دون تكييف محلي عميق، مدخلًا لإعادة إنتاج التبعية بدلًا من تحقيق الإصلاح.

وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كونه يشكّل مجالًا حيويًا يمكن أن يُسهم في تحقيق التوازن بين الانفتاح الأكاديمي العالمي وبين السيادة المعرفية الوطنية. فبدلًا من أن يكون الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مُستوردة تُستخدم في إدارة التعليم وفق معايير خارجية، يمكن توظيفه لبناء منظومات تعليمية عراقية ذكية، تتسم بالمرونة، والاستجابة للاحتياجات المحلية، وتحسين كفاءة السياسات التعليمية. إن دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي العراقي ينبغي أن يتم من خلال إستراتيجية وطنية واضحة، تضمن حوكمة البيانات، وتدريب الكوادر، وتطوير أدوات تقييم تعتمد على الذكاء الاصطناعي، دون الوقوع في فخ التبعية التقنية والمعرفية. بهذا الشكل، يتحول الذكاء الاصطناعي من تهديد محتمل للسيادة التربوية، إلى رافعة للتحول الرقمي المستقل، ومحرّك لإصلاحات تعليمية نابعة من الداخل لا مفروضة من الخارج.

ختامًا، يظل تطبيق مسار بولونيا في العراق اختبارًا حقيقيًا لقدرة التعليم العالي على التفاوض مع العولمة دون التفريط بالسيادة الأكاديمية. وإذا كانت النماذج الأوروبية مثل بولونيا تَعِد بالتكامل والشفافية، فإنها تحتاج أولًا إلى بيئة مؤسسية محلية، تمتلك الإرادة السياسية والمعرفية على حد سواء، وهو ما يجب أن يكون في صلب النقاشات القادمة حول مستقبل التعليم العالي العراقي، ضمن إطار سياسي وطني مستقل ومستدام.

**الاستنتاجات:**

1. **البُعد الجيوسياسي حاضر بقوة** في تطبيق مسار بولونيا في العراق، ما يجعله أداة تتجاوز البعد الأكاديمي نحو تأثيرات تتصل بالسيادة والقرار الوطني.
2. **فشل التكييف المحلي للأنموذج الأوروبي** أسهم في تقليص فاعلية بولونيا داخل العراق، نتيجة تجاهل السياق الثقافي والبنيوي العراقي.
3. **تحوّل التعليم العالي في العراق إلى مساحة اختراق ناعم** من قبل القوى الدولية، باستخدام أدوات تمويل، وشبكات شراكة تفرض أجندات معرفية خارجية.

4. **الذكاء الاصطناعي يمثل تحديًا وفرصة**؛ إذ يمكن أن يسهم في تحسين العملية التعليمية، لكنه قد يصبح قناة جديدة لإعادة إنتاج التبعية، في حال غياب إستراتيجية وطنية لتوظيفه.

5. **الدعم المحلي موجود لكنه غير نقدي**؛ حيث ركّز الخطاب العام على مزايا التنقل والاعتراف الدولي، متجاهلًا التبعات السيادية والمعرفية طويلة المدى.

**المقترحات:**

1. **إعادة صياغة مسار بولونيا عراقيًا**، من خلال تطوير أنموذج تعليمي (هجيني) يجمع بين الجودة الدولية والخصوصية الوطنية.

2. **إطلاق حوار وطني شامل** حول مستقبل التعليم العالي، يُشرك فيه الأكاديميون، والطلبة، وصنّاع القرار، قبل تبنّي أي نماذج إصلاحية خارجية.

3. **إنشاء هيئة وطنية مستقلة** تُعنى بتكييف النماذج التعليمية الدولية (مثل بولونيا) وضبط علاقتها بالسيادة المعرفية العراقية.

4. **بناء إستراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي في التعليم**، تُركّز على تطوير المحتوى، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وضمان حماية البيانات والسيادة التقنية.

5. **مراجعة الاتفاقيات والشراكات التعليمية الدولية** بما يضمن مبدأ الندية وتحديد مجالات التعاون بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية.

## المراجع:

### أولًا: المصادر العربية

1. العزاوي، ف. (2022). "تحديات تطبيق بولونيا في الجامعات العراقية: دراسة حالة جامعة بغداد ."*مجلة التعليم العالي الدولي*، 14(3)، 116-130.
2. الزبيدي، م. (2023). "التدويل في التعليم العالي العراقي: فرص وتحديات ."*مجلة بحوث التعليم العالي*، 17(2)، 101-114.
3. حسن، ج. (2022). "الهيكل الأكاديمي وتطبيق بولونيا في الجامعات العراقية: تحليل مقارن ." *مجلة الدراسات الجامعية*، 19(1)، 71-85.
4. عبد الجبار، م. (2023). "التعليم العالي والتحولات المعرفية في العراق ما بعد 2003 ."*مجلة قضايا تربوية*، 11(1)، 65.80–
5. نسرين حسين. (2022). "إصلاح التعليم العالي في العراق: بين التدويل ومتطلبات السوق."
6. يوسف أحمد. (2023). "دراسة تحليلية لتبني نظام بولونيا في الجامعات العراقية."

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية – قسم ضمان الجودة: الوثيقة المنشورة حول اعتماد نظام ECTS ضمن الإطار الأوروبي في بعض الجامعات.
- uobaghdad.edu.iq – مسار بولونيا
- uomustansiriyah.edu.iq – قسم ضمان الجودة

### ثانيًا: المصادر الأجنبية

1. Al-Husseini, S., & Elbeltagi, I. (2016). Evaluating the strategic role of universities in knowledge economy in developing countries: The case of Iraq. International Journal of Educational Management, 30(6), 1127–1145.

2. Altbach, P. G., & de Wit, H. (2018). Internationalization in Higher Education: Global Trends and Recommendations for Policy and Practice. Center for International Higher Education.

3. APPRAIS Project. (2022). Report on Bologna Process Implementation at Kurdish HEIs. Retrieved from https://www.appraisproject.eu

4. APPRAIS Project. (2022). Report on Bologna Process implementation at Kurdish Higher Education Institutions. Retrieved from https://www.appraisproject.eu/wp-content/uploads/2022/12/APPRAIS_Report-on-BP-implementation-at-Kurdish-HEIs.pdf

5. Cihan University-Erbil. (2025). Implementation of the Bologna Process at Cihan University. Retrieved from https://bologna.cihanuniversity.edu.iq

6. Dolowitz, D. P., & Marsh, D. (2000). Learning from Abroad: The Role of Policy Transfer in Contemporary Policy-Making. Governance, 13(1), 5–23. https://doi.org/10.1111/0952-1895.00121

7. European Commission. (2020). The European Higher Education Area in 2020: Bologna Process Implementation Report. Retrieved from https://education.ec.europa.eu

8. EUA – European University Association. (2015). Bologna Process Implementation Report.

9. Haddad, A., & Al Shboul, M. (2020). Implementing Learning Outcomes in Curriculum Design: Bridging the Gap Towards a Bologna Model. Journal of Educational Development, 18(3), 45–60.

10. Lange, S. (2020). Rebuilding Higher Education in Post-Conflict Societies. International Review of Education, 66(3), 385–402.

11. Marginson, S. (2020). High Participation Systems of Higher Education. Oxford University Press.

12. Oleksiyenko, A. (2021). Globalization and the University: Realities and Options. Palgrave Macmillan.

13. Rauhvargers, A. (2011). Global University Rankings and Their Impact. European University Association.

14. ResearchGate. (2025). The Bologna Process and its Relevance to the EFL Context in the Iraqi Kurdistan Region Universities: Views from Academia and

Administration. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395595918

15. Said, E., & Sammond, N. (2019). Education and Empire: Globalization and the Politics of Knowledge. Routledge.

16. Shahjahan, R. A., Estera, A. L., & Surla, K. L. (2021). Coloniality and Internationalization of Higher Education. Journal of Comparative and International Higher Education, 13(1), 150–165.

17. Sharif, K. (2025). Challenges Facing Quality Assurance in Iraqi Universities. Journal of Higher Education Development Studies, 12(3), 44–58.

18. Shawa, L. (2021). Education Reform under Foreign Aid Dependency: Iraq's Higher Education Dilemma. Comparative Education Review, 65(1), 60–75.

19. Slaughter, S., & Rhoades, G. (2016). Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State, and Higher Education. Johns Hopkins University Press.

20. Teichler, U. (2019). The Internationalization of Higher Education: Issues, Trends, and Debates. Springer.

21. Teixeira, P. N., & Koryakina, T. (2017). Reforming Higher Education: Bologna and Beyond. Springer.

22. Times Higher Education. (2023). How the Bologna Process is influencing higher education systems globally. Retrieved from https://timeshighereducation.com

23. UNESCO. (2022). Supporting the Implementation of Bologna Principles in the Arab Region. Retrieved from https://unesco.org

24. University of Basrah. (2025). Workshop on implementing Bologna system in higher education. Retrieved from https://en.cab.uobasrah.edu.iq/news/36957

25. Verger, A., Novelli, M., & Altinyelken, H. K. (2018). Global Education Policy and International Development: New Agendas, Issues and Policies. Bloomsbury.

26. Wagner, F. (2021). Higher Education in the Global South: Challenges of Bologna's Impact. Oxford University Press.

27. Woldegiyorgis, G. (2021). Aligning Curriculum with Learning Outcomes: The Shift towards Competency-Based Education in Higher Education Institutions. International Journal of Higher Education, 10(4), 125–140.

28. World Bank. (2019). Iraq Education Sector Analysis Report.